# حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان - العدد (الثالث و الستون بعد المائة) محرم ١٤٤٢ هـ الموافق سبتمبر ٢٠٢٠ م


## الفاو و الصحة العالمية تسلطان الضوء على الدور الحاسم للغذاء الآمن في تعزيز الصحة

## مبادرة عالمية جديدة لتوفير التعليم الجيد والتدريب لليافعين بحلول عام ٢٠٣٠

## الأمم المتحدة تطالب ببذل المزيد من الجهود لمكافحة الاتجار بالبشر

رئيس الجمعية يشارك في الحوار العالمي «لنشكل مستقبلاً معاً»

الأمين العام للجمعية يؤكد على أن إعلان النيابة تطبيق العقوبات على كل من يتساهل في توفير العيش الكريم لأفراد أسرته سيساهم في حماية أفراد الأسرة

وزارة العدل تدشن العديد من الخدمات لخدمة المستفيدين

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**المشرف العام**

د. مفلح بن ربيعان القحطاني

**التحرير والإخراج**

مركز المعلومات بالجمعية

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي

البريد السعودي Saudi Post

9200 05700 | sp.com.sa



الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية وإنما تعبر عن أراء أصحابها



موقع الجمعية: www.nshr.org.sa



12

الأمم المتحدة تطالب ببذل المزيد من الجهود لمكافحة الاتجار بالبشر

14

مشروع للبنك الدولي من أجل تعزيز إمدادات المياه لمناطق لبنانية

16

منظمة العمل الدولية تؤكد ضرورة تكاثف الجهود لمكافحة عمل الأطفال

18

وزارة العدل تُعلن مدة الحد الأقصى للفصل في القضايا التجارية



عناوين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية – الرياض – هاتف : ٠١١٢١٠٢٢٢٣–

فاكس: ٠١١٢١٠٢٢٠٢ –ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١

مكتب الجمعية بجدة – حي المحمدية – طريق المدينة النازل– هاتف :

٠١٢٦٢٢٢٢٦١– فاكس: ٠١٢٦٢٢٢١٩٦–٠١٢٦٩٤٣٠٩٥– ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة

٢١٣٩١

فرع منطقة جازان : هاتف: ٠١٧٣٢٣٧٠٤١ – فاكس : ٠١٧٣١٧٣٣٤٤ –ص.ب ٤٧٦

فرع منطقة الجوف : سكاكا – حي العزيزية – هاتف: ٠١٤٦٢٥٨١٤٤ – فاكس:

٠١٤٦٢٥٨١٥٥ – ص.ب : ٢٧٦٦

فرع المنطقة الشرقية : هاتف :٠١٣٨٠٩٨٣٥٣ – فاكس: ٠١٣٨٠٩٨٣٥٤ –ص.ب

١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤

فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة : هاتف: ٠١٢٥٥٤٥٢١٣ – فاكس ٠١٢٥٥٤٥٢١٢

فرع الجمعية بالمدينة المنورة : هاتف: ٠١٤٨٦٦٤٥٤٤ – فاكس ٠١٤٨٦٦٤٥٤٩–ص.ب

٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١

فرع منطقة عسير: هاتف: ٠١٧٢٢٦٩١٨٦ – فاكس : ٠١٧٢٣١٠٣٤٩– ص. ب ٤٢٩٢

أبها ٦١٤٩١

فرع القصيم: هاتف ٠١٦٣٨٥٥١٥٥ – فاكس ٠١٦٣٨٥٥٣٣٥

# الأمين العام للجمعية يؤكد على أن إعلان النيابة تطبيق العقوبات على كل من يتساهل في توفير العيش الكريم لأفراد أسرته سيساهم في حماية أفراد الأسرة

أشاد عدد من الحقوقيين في مجال الحماية من الإيذاء في تصريح لهم لصحيفة الرياض، على ما تم الإعلان عنه من قبل النيابة العامة بإنزال عقوبة السجن لمدة سنة وغرامة مالية تصل لـ ٥٠ ألف ريال لكل شخص امتنع أو قصر في توفير أساسيات الحياة لأسرته سواء في حالة الانفصال بين الزوجين وتحمل الأم مسؤولية رعايتهم وحيدة، أو أثناء وجود كافة أفراد الأسرة في بيت واحد، معتبرين هذا الإعلان بمثابة التوعية والوقاية لكافة أفراد المجتمع من التجاوزات التي تتسبب في حرمان الأبناء من العيش حياة كريمة وضياع مستقبلهم، وتمنوا من كل عائل أسرة أن يبادر من تلقاء نفسه لتوفير احتياجات أبنائه الأساسية ومراعاة شؤونهم مما سيبعدهم عن شبح الانحرافات والأمراض النفسية.

من جانبه المستشار القانوني أوضح خالد الفاخري الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تصريح له لصحيفة الرياض بأن النيابة العامة تقوم بأدوار كثيرة تشكر عليها وخاصة دورها في نظام الحماية من الإيذاء والذي يؤكد على الأساسيات التي تحمي الأسرة وتحمي أفرادها من التجاوزات، والإشكاليات، سواء كانت من طرف الأم أو الأب و بالنسبة للرعاية والتربية وتوفير متطلبات الحياة فقد أكد عليها نظام الحماية وعدم التزام ولي الأمر، أو حال تعرضوا للإيذاء في مرحلة من حياتهم تتدخل النيابة العامة للتحقيق في هذا التجاوز ويشمل العقوبات المالية التي حددت في النظام.

وأكد الفاخري على أن وجود هذه المتابعة من قبل النيابة العامة سيسهم في ضبط سلوك الأسرة وخاصة المسؤول عنها وهو ولي الأمر والتزامه بالقيام بواجباته الأساسية وستساهم المتابعة في احترام نظام الحماية من الإيذاء من قبل أفراد المجتمع وما قامت بها النيابة من الإعلان الذي تضمن شرح العقوبة للمتخاذلين من أولياء الأمور للقيام بواجباتهم واحترام كيان الأسرة من التصرفات السلبية ويدخل في نطاق التوعية للمجتمع، والوقاية والتنبيه على عدم ممارسة هذا السلوك الذي يتسبب بحدوث نتائج عكسية على مستقبل الأبناء.

وقال إن البعض يعتقد أن المقصود بالإيذاء الضرب والتعنيف للأبناء ولكن الإيذاء يشمل عدة أوجه مثل عدم الصرف عليهم، وعدم متابعة شؤونهم والتقصير في حقوقهم وإهمالهم، ولذلك كان لا بد من وجود إجراءات نظامية تمنع هذه السلوكيات والجهة المعنية لتطبيقه النيابة العامة وهي المسؤولة في التحقيق عن جرائم هذا النظام ووزارة التنمية البشرية هي المعنية بتنفيذ أحكام النظام.

وفي سياق متصل وفي تصريح له أيضاً لصحيفة الرياض المحامي ماجد قاروب رئيس مبادرة تكامل للمعونة القضائية أفاد بأن التصريح الذي أعلنته النيابة العامة يدخل في مسار المساهمة الإيجابية للنشر والتوعية للثقافة الحقوقية فيما يخص مختلف القطاعات الأساسية في الحياة ومن ضمنها الشأن الاجتماعي، وهذا التطور الإيضاحي مهم ليشرح ويوضح ويعالج الخلل الكبير الذي كان يعتري مسألة القضايا الخاصة بالأحوال الشخصية والتي من أهمها قضايا الأسرة وموضوع النفقة والولاية والحضانة.

الجدير ذكره أن المادة الثالثة عشرة من نظام الحماية من الإيذاء تنص على دون الإخلال بأي عقوبة أشد مقررة شرعاً أو نظاماً يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ٥ آلاف ريال ولا تزيد على ٥٠ ألفاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلاً شكل جريمة من أفعال الإيذاء الواردة في المادة (الأولى) من هذا النظام وفي حال العودة تضاعف العقوبة وللمحكمة المختصة إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية.

# رئيس الجمعية يشارك في الحوار العالمي «لنشكل مستقبلاً معاً»

شارك رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني في الحوار العالمي: «لنشكل مستقبلاً معاً» بناءاً على دعوة من المنتدى السعودي للأبنية الخضراء، يوم الخميس ١٤٤٢/٠١/٠٩هـ الموافق ٢٠٢٠/٠٨/٢٧ م ، والذي شارك فيه مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني والأمم المتحدة، وقد ألقى سعادة الدكتور كلمة افتتاحية للجلسة قدم من خلالها الشكر الجزيل للقائمين على تنظيم هذا اللقاء الهام والذي يهدف إلى تعزيز مبادئ الحوار العالمي، وإلى كافة المشاركين فيه جميعاً وخص بالشكر سعادة الدكتور عبد الله الفوزان أمين عام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، وعضو مجلس الشورى، و السيدة نتالي فوستيه السفيرة المقيمة للأمم المتحدة في المملكة، و المهندس فيصل الفضل ممثل لدى الأمم المتحدة الأمين العام للمنتدى السعودي للأبنية الخضراء.

ويعكس الحوار العالمي الذي ناقش عدداً من المحاور المهمة رغبة الأمم المتحدة ومركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني والمنتدى السعودي للأبنية الخضراء في الاضطلاع بدورهم في تعزيز قيم المواطنة التي يصبو إليها العالم اليوم لمواجهة ما يشهده من تغيّرات هائلة وتحديات معقدة، بدءاً من أزمة المناخ وعدم المساواة وأشكال العنف الجديدة، مروراً بالتغيرات السريعة في التكنولوجيا والاستيطان البشري، وصولاً إلى الأوبئة والأزمات الصحية، ومنها أزمة وباء فيروس كورونا الذي اجتاح العالم بأسره.

كما استعرض اللقاء سبل تعزيز العمل والتعاون الدولي ومشاركة المجتمعات المحلية عبر الحدود والقطاعات الحكومية، وغير الحكومية، والخاصة للوفاء بوعود الأمم المتحدة بجعل العالم أفضل حالاً، وأيضاً التعهد ببناء عالم ما بعد كورونا يكون أكثر مساواة وتعاوناً، فضلاً عن تحقيق التقدم نحو مبادئ ومنهجيات وتطبيقات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة العالمية الوحيدة التي تمنح الأمل للكثير من الناس من أجل عالم أفضل والقادرة على تقديم المستقبل الذي نريده.

وقد تضمنت كلمة الدكتور التالي:

يعتبر الحوار أكثر أهمية اليوم من أي وقت مضى لدعم وتعزيز حقوق الإنسان ليس فقط على المستوى المحلي بل على المستوى العالمي فالحوار يعمل على توحيد الجهود ومنع الحروب والتقليل من النزاعات ويساهم في تحسين جودة الحياة مما يتطلب المواءمة والملائمة بين التقاليد والأعراف و الثقافات والأنماط الاجتماعية المختلفة و تقريب وجهات النظر المتباينة فيما بينها للوصول إلى الأهداف المشتركة المرجوة.

فالحوار وبالحوار نستطيع أن نبني أرضية مشتركة بين المجتمعات المختلفة و المجموعات المتباينة لنساهم معاً في بناء مستقبل أكثر اشراقاً للبشرية، فالحوار هو الوسيلة الأكثر فعالية لفهم الآخر لأنه يسمح للناس بتجاوز خلافاتهم وتشكيل أطر مرجعية مشتركة، و يعزز فهمًا أفضل وتعاونًا أكثر بين الأشخاص والمجموعات غير المتجانسة، ويعمل على التقليل من سوء الفهم و يخفض التوترات ويساعد على ضمان حياة أكثر نجاحًا ومجتمعات أكثر تسامحاً وتعايشاً في المستقبل.

ولا شك أننا نحتاج إلى حوار عالمي مشترك وخاصة مع ظهور جائحة كورونا التي أثرت على العالم بأكمله وكان لها آثارها الكبيرة على حقوق الإنسان سلباً وإيجاباً.

فمن الناحية الإيجابية أثبتت التقنية الرقمية أنها جزء أساسي من الحلول خلال هذه الجائحة العالمية ، مما سمح للحكومات المحلية والإقليمية بمواصلة تقديم الخدمات العامة الأساسية للسكان، و بما ساهم في مواصلة الأعمال وإبقاء الناس على اتصال كما أن التقنيات الرقمية أيضًا محورية في الاستدامة المستقبلية للدول والمدن في كل مكان، وظهور أنماط من عقود العمل عن بعد مما يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام ويساعد على تلبية الحق في العمل بشكل خاص.

ولذلك فإنه من الأهمية بمكان لتحقيق مستقبل أكثر إشراقاً أن يكون هناك تعاون وتشارك واعتناء أفضل بحق الوصول إلى الخدمات الرقمية للجميع وخاصة بالنسبة للدول الأقل تطوراً في ظل اعتماد أسلوب التعليم عن بعد لكافة قطاعات التعليم خلال هذه الجائحة مما يتطلب ضمان الوفاء بالحق في التعليم للجميع بدون استثناء.

ومن الآثار السلبية لجائحة كورونا تلك القيود التي فرضت على حرية الناس بهدف حمايتهم من هذا الوباء ولعل كبار السن والأطفال كانت من الشرائح الأكثر تضرراً، فحياة هذه الشرائح المجتمعية لها قيمة متساوية و حقوقاً لا تتضاءل مع تقدم العمر أو بدايته لذلك من الأهمية بمكان التعاون للتأكد من أن القرارات والقيود لغايات طبية تستند على الالتزام بالكرامة والمعايير الأخلاقية والحق في الصحة للجميع، وليس على أساس العمر وهو الأمر الذي تبنته المملكة في مواجهتها لهذه الجائحة حيث قدمت أفضل الخدمات الصحية للجميع بغض النظر عن العمر أو الجنسية أو نظامية الإقامة.

كما أن التعاون والحوار المشترك من أجل حماية البيئة يساعد في بناء مستقبل أكثر إشراقاً فبقاء الناس وصحتهم ورفاهيتهم ونموهم يعتمد على توفر بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ولذا يجب أن تركز استجابتنا لتغير المناخ و للتدهور البيئي على احتياجات وحقوق الأشخاص والمجتمعات الأكثر تضررًا. ويجب أن تتخذ إجراءات حازمة لمنع التعرض للتلوث والنفايات السامة، والأضرار البيئية لما لها من آثار على مستقبل البشرية.

كما أن من التأثيرات على مستقبل المجتمعات عدم الاهتمام بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل تزايد أعدادهم على المستوى الدولي حيث يشكلون بحسب بعض الدراسات ما نسبته ١٥٪ من سكان العالم وهو ما يشكل حوالي مليار فردا على المستوى العالمي مما يتطلب الكثير من العمل المشترك من الدول ومنظمات المجتمع المدني لدعم حقوق هذه الشريحة من الأشخاص على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي.

وفي الختام نؤكد على أهمية التعاون والحوار المشترك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقديم الدعم الاجتماعي للنساء والشباب والأطفال وكبار السن والأسرة بشكل عام لتمكينهم من المساهمة في بناء مجتمعات أكثر تطورا مع الحرص على تقوية العلاقات الإنسانية بين الشعوب و الاهتمام بالبيئة المحيطة بالإنسان والحيوان للحد من الأوبئة والأمراض المعدية وتعزيز دور الأمم المتحدة في خدمة الشعوب لتحقيق الاستدامة في الأمن والسلامة وصحة الإنسان والمحافظة على البيئة وتقليل الصراعات وتعزيز الحوار والتقارب لنستطيع ان نساهم في بناء مجتمعات أكثر إشراقاً.

# وزارة العدل تدشن العديد من الخدمات لخدمة المستفيدين

أطلقت وزارة العدل، منصة «نافذ» التي تتيح للأفراد والمنشآت خدمات إنشاء وحفظ وإدارة سندات التنفيذ إلكترونيًا في بيئة آمنة وموثوقة، وتمكنهم من التعامل مع سندات التنفيذ إلكترونيًا، بدءًا من خدمة السند للأمر الإلكتروني في المرحلة الأولى للمنصة في الوقت الحالي.

وتعد منصة «نافذ»، من مشاريع مبادرة إشراك القطاع الخاص في أعمال التنفيذ؛ حيث تعتبر إحدى مبادرات وزارة العدل في برنامج التحول الوطني المحقق لرؤية المملكة ٢٠٣٠، وخطوة جديدة للوزارة نحو التحول الرقمي والارتقاء بجودة الخِدْمات الإلكترونية.

توفر منصة «نافذ»، بيئة وقائية رقمية على سوق سندات التنفيذ، تحفظ حقوق الأطراف من العبث، كما تضمن اكتمال متطلبات السندات، وتعمل على سرعة وسهولة إعادة الحق إلى أصحابه من خلال الربط مع محاكم التنفيذ، إلى جانب إسهامها في زيادة موثوقية السندات، وعدم استغلالها بما يخالف النظام.

وتمكن المنصة من مراجعة سندات التنفيذ إلكترونيًا، إضافة إلى رفع جودة الخدمة عبر تسجيلها في المنصة وحفظها من التلف والضياع، وتقليل منازعات التنفيذ المرتبطة بادعاء تزوير السند التنفيذي، إلى جانب تحفيز السداد من خلال الإشعار المبكر للمدين، قبل تحويل السند إلى المحكمة.

**ما هي السندات التنفيذية؟**

- الأحكام والقرارات، والأوامر الصادرة من المحاكم.
- أحكام المحكمين المذيلة بأمر التنفيذ، وفقًا لنظام التحكيم.

- محاضر الصلح التي تصدرها الجهات المخولة بذلك، أو التي تصدق عليها المحاكم.
- الأوراق التجارية.
- العقود والمحررات الموثقة.
- الأحكام، والأوامر القضائية، وأحكام المحكمين، والمحررات الموثقة الصادرة في بلد أجنبي.
- الأوراق العادية التي يقر باستحقاق محتواها كليًا، أو جزئيًا.
- العقود والأوراق الأخرى التي لها قوة سند التنفيذ بموجب نظام.

**ما هو السند للأمر؟**

يعد السند للأمر، الذي تتيحه المنصة في الوقت الحالي، محررًا مكتوبًا وفقًا لأوضاع شكلية معينة نص عليها نظام الأوراق التجارية، يتعهد فيه محرره بأن يدفع مبلغًا معينًا بمجرد الاطلاع، أو في تاريخ معين أو قابل للتعيين لأمر شخص آخر يسمى المستفيد.

وأوضحت المنصة، أن الدائن هو من يحق له إصدار طلب إنشاء السند لأمر من خلالها، و التحقق من بيانات الطرف الآخر.

**إلغاء الاختصاص المكاني لعموم كتابات العدل والموثقين:**

وفي ذات السياق وجه معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، بإلغاء الاختصاص المكاني لعموم كتابات العدل والموثقين، وفق مجموعة من الضوابط، وذلك بعد تقييم التجربة خلال مرحلتها الأولى في مدينة الرياض.

واشتملت الضوابط الخاصة بإلغاء الاختصاص المكاني - وفق توجيه معالي الوزير - أن تكون للصكوك الصادرة بالنظام الشامل لمعلومات الثروة العقارية، وأن تقتصر على عمليات البيع والشراء والهبة، والرهن، وفك الرهن لكامل العقار، وأن تشتمل الصكوك على أرقام قطع العقارات وتكون واقعة ضمن مخططات معتمدة.

كما اشتملت الضوابط على ألا تزيد المساحة على ١٠ آلاف متر مربع، وأن تستثنى الصكوك الصادرة من مدينتي مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وأن يكون أطراف العملية من حاملي الجنسية السعودية.

**إقرار اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية:**

كما أقر معاليه بالموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية، التي تضمنت عدداً من المحددات والإجراءات والضوابط والقواعد لمواد نظام المحاكم التجارية، بهدف رفع جودة القضاء التجاري وسرعة الفصل في المنازعات، لتعزيز البيئة التجارية بالمملكة ورفع الأمان الحقوقي التجاري لجذب الاستثمار، مواكبةً لرؤية المملكة ٢٠٣٠.

وتضمنت اللائحة التي سيعمل بها بعد نشرها في الجريدة الرسمية أحكام الاتفاق الخاص بين الأطراف وتنظيم دوائر المحاكم بحسب أنواع الدعاوى دعماً للتخصص النوعي للقضايا ذات الوحدة الموضوعية.

كما تضمنت اللائحة التي جاءت بـ ٢٨١ مادة لائحية تحديداً لأعمال أعوان القضاء وضوابط الاستعانة بالقطاع الخاص وإجازة الاستعانة بالآراء الفنية والتوسع في الخبراء، لتشمل الاستئناس برأي التجار في حال كانت المنازعة بين تاجرين، ويكون التاجر المستأنس برأيه ممتهناً للنشاط محل المنازعة.

وتضمنت اللائحة تحديد إجراءات التقاضي الإلكتروني والترافع عن بعد وتحديد اختصاص المحاكم التجارية في الدعاوى المقامة على التاجر في منازعات العقود التجارية، متى كانت قيمة المطالبة الأصلية في الدعوى تزيد على خمسمائة ألف ريال.

واشتملت اللائحة على مدد وقواعد الدفع بعدم الاختصاص ومحددات عدم سماع الدعوى لمضي المدة والمدد الإجرائية وإجراءات التبليغ وحق الاطلاع على بيانات الدعاوى التجارية مثل طلب الحصول أو الاطلاع على مستند وقواعد لنشر الأحكام.

ونصت اللائحة على أن يكون الترافع حصراً على المحامين في عدد من الدعاوى، ووجوب أن تكون المرافعة وتقديم أي مذكرات لدى الدائرة التجارية في المحكمة العليا من محام في جميع الأحوال.

فيما تضمنت اللائحة عدداً من الدعاوى يجب اللجوء فيها إلى المصالحة والوساطة وإجراءات نظر الدعوى وتهيئتها ووضع خطة لإدارة الدعوى وتحديد نصاب الدوائر القضائية في نظر الدعاوى وقواعد للدعاوى المستعجلة والإثبات بجميع طرقه وإجراءات الاستعانة بالخبرة.

ووضعت اللوائح إجراءات للتظلم والاعتراض على أمر الأداء ورفع طلب الاستئناف وتحديد الأحكام والقرارات التي تكون بمرافعة أو بدونها والتماس إعادة النظر والنقض ومدة نظر الدعاوى اليسيرة وإجراءاتها وشروط الدعوى الجماعية وقواعدها.

وكان معالي وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، قد أكد أن نظام المحاكم التجارية سيكون ذراعًا تشريعيًا مهمًا لعمل هذه المحاكم بما يحقق جودة المخرجات وكفاءة الأداء وتنظيم الإجراءات القضائية، ودعم عملية التحول الرقمي، بما يعزز من سرعة الفصل في المنازعات التجارية نظراً لمتطلبات هذا النوع من الأقضية، كما سيساعد النظام في ترسيخ منهجية القضاء المؤسسي، ويعطي مرونة في الاتفاقيات التجارية المتعلقة بالفصل في الخصومة، على ألا يخل ذلك بالنظام العام، وقواعد العدالة.

**إصدار الدليل الاسترشادي لخدمة التقاضي الإلكتروني:**

كما أصدرت وزارة العدل الدليل الاسترشادي لخدمة التقاضي الإلكتروني، المتضمن شرحاً مفصلاً لخطوات الاستفادة من الخدمة عبر بوابة ناجز الإلكترونية najiz.sa.

ويتضمن الدليل شرحاً مفصلاً لخطوات تبادل المذكرات والرد على أسئلة وطلبات الدائرة القضائية وطريقة رفع المرفقات المطلوبة وطريقة طلب تمديد مدة الترافع، وكذلك شرحاً لطريقة الترافع عبر الاتصال المرئي، ونماذج للرسائل النصية للخدمة.

وأوضحت الوزارة أن الجلسات القضائية لا تحتاج إلى حجز موعد، حيث ستصل للمستفيد رسالة نصية (SMS) على جواله بتحويل قضيته إلى مسار التقاضي الإلكتروني، تتضمن الموعد المحدد ورابط حضور الجلسة عن بُعد.

وأكدت الوزارة أن خدمة حجز المواعيد الحالية تتيح للمستفيد طلب موعد لحضور المرافق العدلية عند الحاجة لإجراء خدمة غير متوفرة ضمن الخدمات الإلكترونية في بوابة ناجز najiz.sa.

وكان معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني قد وجه بإطلاق خدمة «التقاضي الإلكتروني»، وذلك ضمن جهود الوزارة لاستكمال منظومة التحول الرقمي ودعم سرعة الإنجاز وجودة المخرجات، وتفعيل وتكامل مسار التقاضي الإلكتروني.

وتتضمن الخدمة جميع إجراءات التقاضي المنصوص عليها في الأنظمة التي يمكن تطبيقها إلكترونياً، كتبادل المذكرات وتقديم المستندات والمحررات وعقد جلسة الترافع الإلكتروني والمرافعة عن بعد عبر الاتصال المرئي، والنطق بالحكم واستلام نسخة الحكم والاعتراض عليه أمام المحكمة الأعلى درجة، وذلك عبر منصة «التقاضي الإلكتروني» الخاصة بالوزارة.

وأشارت الوزارة إلى أن خدمة التقاضي الإلكتروني تحافظ على الضمانات القضائية كافة، وفق حوكمة من شأنها تحقيق تلك الضمانات بما يتناسب مع طبيعة هذا المسار.

# الفاو و الصحة العالمية تسلطان الضوء على الدور الحاسم للغذاء الآمن في تعزيز الصحة

## وإطلاق برنامج وطني للتأكد من سلامة ١٠ آلاف عينة غذائية في المملكة

أصدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية البيان المشترك التالي لتسليط الضوء على الدور الحاسم للغذاء الآمن في تعزيز الصحة والقضاء على الجوع، مؤكدة إنه مما لا شك فيه أنه بدون الوصول الشامل للغذاء الآمن، سيكون من المستحيل تحقيق أهداف أجندة ٢٠٣٠، وللجميع الحق في الحصول على الغذاء الآمن والمغذي والكافي، لأن الغذاء الآمن مهم للغاية في تعزيز الصحة والقضاء على الجوع، وهما اثنان من بين ١٧ هدفاً من أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

وإذا لم يكن الغذاء آمناً، لا يمكن اعتباره غذاءً، ويتحقق الأمن الغذائي عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات، الإمكانية الفعلية والاقتصادية للحصول على الغذاء الذي يلبي احتياجاتهم الغذائية لكي يعيشوا حياة صحية ونشطة. وفي الحقيقة فإن سلامة الغذاء هي جزء مهم من العناصر الأربعة للأمن الغذائي وهي التوفر، وإمكانية الوصول، والاستخدام، والاستقرار. وفي الوقت الحالي، يعاني نحو ٥٥ مليون شخص في الدول العربية من انعدام الأمن الغذائي.

وأضافت منظمة الفاو، أنه في نهاية المطاف، فإن سلامة الأغذية هي أمر بالغ الأهمية ليس فقط للوصول إلى صحة أحسن وأمن غذائي أفضل، بل كذلك لتأمين سبل العيش، والتنمية الاقتصادية، والتجارة، والسمعة العالمية لكل بلد في المنطقة، ومن المعروف أن الأمراض التي تنتقل عن طريق الأغذية، تعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأنها تضغط على أنظمة الرعاية الصحية وتجهدها، وتضر بالاقتصادات الوطنية وبالسياحة والتجارة.

ولذلك تعمل الفاو ومنظمة الصحة العالمية معاً في المنطقة لمساعدة البلدان على تجنب المخاطر وإدارتها والاستجابة لها على طول سلسلة الإمدادات الغذائية، كما تعمل المنظمتان مع منتجي وبائعي الأغذية والسلطات التنظيمية وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني، سواء حيث يتم إنتاج الأغذية محلياً أو يتم استيرادها.

وتساعد «الفاو» الدول الأعضاء فيها على منع المخاطر وإدارتها والاستجابة لها على طول سلسلة إنتاج الأغذية، بينما تُيسر منظمة الصحة العالمية الوقاية والكشف والاستجابة العالمية للتهديدات الصحية العامة المرتبطة بالأغذية غير الآمنة، وتعمل المنظمتان على المساعدة على بناء ثقة المستهلك في سلطات بلاده، وثقته في سلامة إمدادات الغذاء.

إن سلامة الغذاء هي مسؤولية مشتركة بين الحكومات والمنتجين والمستهلكين، فلكل شخص دور يقوم به في الحفاظ على سلسلة الغذاء من المزرعة حتى المائدة، وضمان أن يكون الغذاء المستهلك آمناً ولا يتسبب في أضرار على صحتنا. وندعو الحكومات وشركات التنمية الدوليين والمانحين والقطاع الخاص إلى احداث فرق مستدام في سلامة الغذاء، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإجراءات التالية:

١. ضمان سلامة الغذاء، يجب على الحكومات ضمان حصول الجميع على غذاء آمن ومغذي.

٢. يجب ضمان زراعة الغذاء بشكل آمن، يتعين على المنتجين الزراعين ومنتجي الأغذية تبني ممارسات جيدة.

٣. يجب المحافظة على سلامة الأغذية، يجب على قطاع الأعمال ضمان نقل وتخزين وإعداد الأغذية بشكل آمن.

٤. يجب التأكد من سلامة الأغذية. يجب ضمان حصول المستهلكين على معلومات آنية وواضحة وموثوقة بشأن المخاطر التغذوية ومخاطر الأمراض المرتبطة بخياراتهم الغذائية.

٥. يجب العمل معاً من أجل تحقيق سلامة الغذاء، يجب على الحكومات، والهيئات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات الأمم المتحدة، ووكالات التنمية والمنظمات التجارية، وجماعات المستهلكين والمنتجين، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، وكيانات القطاع الخاص العمل معاً في قضايا سلامة الأغذية.

وقال عبد السلام ولد أحمد، مساعد المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال

# العمل من أجل القضاء على الجوع

أفريقيا، والدكتور حمد المنظري، المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط.

منذ العام ٢٠١٩، يعتبر السابع من يونيو يوماً لتسليط الضوء على فوائد الطعام الآمن، وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم العالمي لسلامة الأغذية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، ويهدف اليوم العالمي لسلامة الأغذية في عامة الثاني إلى لفت الانتباه وتحفيز العمل للمساعدة على منع ورصد وإدارة المخاطر التي تنتقل عن طريق الأغذية بشكل يسهم في الأمن الغذائي، وصحة البشر، والازدهار الاقتصادي، والزراعة والوصول إلى الأسواق، والسياحة، والتنمية المستدامة.

**إطلاق برنامج وطني للتأكد من سلامة ١٠ آلاف عينة غذائية في المملكة:**

كشفت الهيئة العامة للغذاء والدواء، عن تنفيذ الهيئة برنامجاً وطنياً لرصد ومراقبة الأغذية يتضمن تحليل أكثر من عشرة آلاف عينة غذائية بهدف التأكد من سلامتها من الملوثات، إضافة إلى تكوين قواعد بيانات حول نوعية وكمية الأغذية التي يستهلكها المجتمع السعودي.

وقال الدكتور هشام بن سعد الجضعي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء، في تصريح بمناسبة اليوم العالمي لسلامة الغذاء الذي يحمل شعار «سلامة الأغذية مسألة تهم الجميع»: «تعد وتنفذ الهيئة العامة للغذاء والدواء بالتعاون مع شركائها في القطاعين الحكومي والخاص برامج وطنية لرصد مختلف الملوثات في الأغذية بهدف التأكد من سلامة الأغذية المعروضة في أسواق المملكة ومطابقتها للوائح الفنية والمواصفات القياسية المعتمدة، وخلال هذا العام، يتم تنفيذ البرنامج الوطني لرصد ومراقبة الأغذية الذي يستهدف تحليل ١٠٢٢٥ عينة لأكثر من ١٢٤ منتجاً غذائياً والكشف عن ٣٨ ملوثاً».

وأضاف أن «الهيئة» تبنت سياسات من شأنها تعزيز الصحة العامة والوقاية من الأمراض المزمنة كالسكري وأمراض القلب من خلال سن تشريعات بينها منع الدهون المهدرجة جزئياً في الصناعات الغذائية، وتخفيض محتوى المنتجات الغذائية من السكر والملح، والإلزام بعرض السعرات الحرارية على قائمة وجبات المنشآت الغذائية.

وتابع رئيس الهيئة العامة للغذاء والدواء: «من منطلق دور الهيئة وحرصها على حصول المستهلك على غذاء آمن وفي ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠ والجهود التي تبذلها الدولة في الرقابة والتوعية؛ بدأت الهيئة خلال العام الحالي في تكوين قواعد بيانات وطنية حول نوعية وكمية الأغذية التي يستهلكها المجتمع السعودي وذلك من خلال مشروعها البحثي «ماذا نأكل في السعودية؟» الذي يتضمن جمع البيانات عن طريق إجراء دراسات استطلاعية لعينة ممثلة من المجتمع، وتسهم هذه النتائج بشكل أساسي في تقييم المخاطر المحتملة التي قد يسببها الغذاء للمستهلك في المملكة وتعزيز سلامة الأغذية من خلال وضع التدابير اللازمة وبناء الاستراتيجيات المتعلقة بالحد من المخاطر».

وأشار الدكتور الجضعي إلى أن مركز الإنذار السريع للغذاء رصد على صعيد البلاغات الدولية ٥٣٨٦ إنذارا وبلاغا عام ٢٠١٩، منها ٤٩٣٩ إنذارا رصدتها الهيئات والجهات الخارجية ذات العلاقة، و٤٤٧ بلاغا وردت للمركز بشأن منتجات جرى رفضها من المنافذ الحدودية في المملكة أو في دول مجلس التعاون الخليجي.

ولفت إلى أن «الغذاء والدواء» نفذت أيضاً ٥١٧٥٦ زيارة تفتيشية للمنشآت الغذائية وجمعت ٢٩٦٤٥ عينة وأجرت أكثر من ٧٣ ألف تحليل مخبري، كما تمت دراسة وإعداد ١٣٦ رأياً علمياً في موضوعات متفرقة تتعلق بسلامة المنتجات الغذائية، وكذلك تقييم سلامة أكثر من ٢٧٧ منتجاً غذائياً.

والمقصود بسلامة الأغذية هي غياب الأخطار (أو وجود مستويات مقبولة منها) في الأغذية التي قد تضر بصحة المستهلكين. يمكن أن تكون المخاطر التي تنقلها الأغذية كائنات ميكروبيولوجية أو كيميائية أو فيزيائية، وغالباً ما تكون غير مرئية للعين البسيطة، على سبيل المثال البكتيريا، الفيروسات أو بقايا المبيدات، ولسلامة الأغذية دور حاسم في ضمان بقاء الأغذية آمنة في كل مرحلة من مراحل السلسلة الغذائية من الإنتاج إلى الحصاد والتجهيز والتخزين والتوزيع، وصولاً إلى الإعداد والاستهلاك.

وتؤثر الطريقة التي يتم بها إنتاج الطعام وتخزينه ومعالجته واستهلاكه على سلامة طعامنا. فالامتثال للمعايير الغذائية العالمية، وإنشاء نظم رقابية فعالة للرقابة الغذائية بما في ذلك الاستعداد للطوارئ والاستجابة، وتوفير الوصول إلى المياه النظيفة، وتطبيق الممارسات الزراعية الجيدة (الأرضية، المائية، الماشية، البستنة)، تعزيز استخدام أنظمة إدارة سلامة الأغذية من قبل مشغلي الأعمال الغذائية وبناء قدرات المستهلكين على اتخاذ خيارات غذائية صحية هي بعض الطرق التي تعمل بها الحكومات والمنظمات الدولية والعلماء والقطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان سلامة الأغذية.

> **أطلقت مؤخراً منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والتحالف العالمي لتحسين التغذية، وتحالف جونز هوبكنز لعالم أكثر صحة، أداة إلكترونية جديدة سهلة الاستخدام تهدف إلى مساعدة صانعي القرار على فهم أنظمتهم الغذائية وتحديد آليات التغيير لديهم واختيار الأنسب منها، وتشمل النظم الغذائية مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المزارعين والتجار وصانعي الأغذية وتجار الجملة والموزعين وتجار التجزئة والمستهلكين، بالإضافة إلى العمليات التي تنقل المواد الغذائية من الحقول إلى الأسواق وصولاً إلى مائدة الطعام.**

© صفحة تهتم بنشر أهم أخبار الجوع في العالم و جهود المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان للقضاء عليه من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

## من أجل إعداد جميع اليافعين لفرص العمل المستقبلية بحلول عام ٢٠٣٠

# مبادرة عالمية جديدة لتوفير التعليم الجيد والتدريب لليافعين

أطلق قادة العالم مؤخراً، أثناء الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، شراكة جديدة تهدف إلى تزويد كل يافع بتعليم جيد وتدريب أو فرصة عمل بحلول عام ٢٠٣٠، وستعمل مبادرة «جيل طليق» على التصدي للأزمة العالمية في التعليم والتدريب التي تعيق ملايين اليافعين حالياً وتهدد التقدم والاستقرار.

من بين القادة العالميين وفي مجال الأعمال والتعليم وقطاع الشباب من داعمي مبادرة 'جيل طليق' والذين سيحتشدون في هذه الفعالية الرفيعة المستوى، الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش؛ ورئيس رواندا بول كاغامي؛ ورئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم؛ والممثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، الاتحاد الأوروبي، السيدة فيديريكا موغريني؛ والمديرة التنفيذية لليونيسف، السيدة هنرييتا فور؛ ومبعوث الأمين العام المعني بالشباب، السيدة جاياثما ويكرامانياك؛ والمسؤول التنفيذي الأول لشركة يونيليفر، بول بولمان؛ وسفيرة اليونيسف للنوايا الحسنة ليلي سينغ؛ وفرقة الموسيقى الشعبية العالمية 'بي تي إس'.

وإذا لم نخصص استثماراً مستعجلاً في التعليم والتدريب على المهارات، فسيظل المراهقون والشباب في العالم، والذين يزيد عددهم باطراد - سيبلغ البليونين بحلول عام ٢٠٣٠ - غير مستعدين للانخراط في قوة العمل المستقبلية، ولن يمتلكوا المهارات اللازمة لها، ومع وجود أكثر من ٢٠٠ مليون يافع في سن الالتحاق بالمدارس المتوسطة والثانوية وغير الملتحقين بالمدارس حالياً، سيواجه الشباب - لا سيما الأشد ضعفاً بينهم - مستقبلاً من الحرمان والتمييز المتفاقمين، بدلاً من أن يسهموا في تحقيق التقدم القائم على المساواة.

ستعمل مبادرة 'جيل طليق' - والتي تشكل جزءاً من استراتيجية الشباب لعام ٢٠٣٠ التي يقودها الأمين العالم للأمم المتحدة - على استكمال البرامج الحالية التي تدعم المراهقين والشباب وستستند إليها، وستركز منصة الشراكة هذه على ثلاثة مجالات رئيسية: التعليم في سن المرحلة الثانوية؛ والمهارات من أجل التعلم وتحسين القابلية للتوظيف والحصول على عمل كريم؛ والتمكين. وسيُنظّم في هذا العام 'تحدٍ للشباب' في ١٦ بلداً من جميع أنحاء العالم، يتطلب منهم تقديم تطبيقات لإبداع حلول تدعم الأركان الثلاثة لمبادرة 'جيل طليق'.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، «إن جميع آمالنا بإقامة عالم أفضل تعتمد على الشباب. فالعالم يضم حالياً أكبر جيل من اليافعين في التاريخ: ١,٨ بليون يافع، ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام والأمن إلا إذا قمنا بتمكين هؤلاء اليافعين كقادة، وأتحنا لهم إطلاق كامل طاقاتهم».

وقال رئيس رواندا، بول كاغامي، «إن دوركم يبدأ بتذكيرنا بأن ما تم تحقيقه لغاية الآن، رغم أهميته والجهود الكبيرة التي بذلت لتحقيقه، لا يزال غير كاف، فعلينا أن نطمح إلى ما هو أعلى وأن نمضي أبعد. وما نحتاجه هو التنفيذ المُركّز والمتسق. وعلينا أيضاً أن نستفيد من الأشياء التي يمكننا إنجازها بسرعة، والتي لا يتطلب تحقيقها سوى وجود الإرادة السياسية. ومهما كان ما نريده كأفريقيين لقارتنا، فيجب أن نكافح من أجل تحقيقه. وسيُبنى ازدهار أفريقيا من خلال العمل الصبور والالتزام. يا شباب أفريقيا، فلتنهضوا بمستقبلنا الجمعي من خلال التقنيات وريادة الأعمال، والأهم من كل ذلك، انهضوا بكرامتنا».

وقال رئيس مجموعة البنك الدولي، جيم يونغ كيم، «عندما نستثمر في شبابنا، فإننا نمنحهم مساواة في الفرص، وفرصة لتحقيق طموحاتهم، ومستقبلاً اقتصادياً أفضل، وإذا ركزت البلدان أولوياتها على الاستثمارات في رأس المال البشري، فبوسعها تحويل المستقبل لاقتصاداتها، وأسرها، ولملايين الشباب الذين لا يُضاهي سمو أحلامهم سوى قوة إرادتهم على تحقيقها».

وقالت السيدة فيديريكا موغريني، الممثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، الاتحاد الأوروبي، «دعونا نعمل على تحقيق ما يلي: أن نضمن أن كل شاب وشابة يجد مكانه في المجتمع - عبر التعليم أو التدريب أو العمل الكريم - بحلول عام ٢٠٣٠، وها هي مبادرة 'جيل طليق'، وأنا فخورة بأن الاتحاد الأوروبي شريك فيها مع اليونيسف».

وقالت المديرة التنفيذية لليونيسف، السيدة هنرييتا فور، «يمثل التغيير الديمغرافي الذي يشهده العالم، وما يرافقه من تقدم تقني سريع، لحظة حاسمة في التاريخ، وبوسعنا إذا ما تصرفنا بحكمة وسرعة أن ننشئ مجموعة ماهرة من الشباب الأفضل استعداداً لإقامة اقتصادات مستدامة ومجتمعات مسالمة ومزدهرة، وربما يمثل الشباب ٢٥ في المئة من سكان العالم، ولكنهم يمثلون ١٠٠ في المئة من مستقبله. وليس بوسعنا أن نخيّبهم».

وقالت السيدة جاياثما ويكراماناياك، مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، «في الوقت الذي توفر فيه استراتيجية الأمم المتحدة للشباب مظلة لعمل الأمم المتحدة مع الشباب ومن أجلهم، فإن من بواكير الأنشطة الجديدة هو إطلاق شراكة 'جيل طليق'. وأنا متحمسة لرؤية الطريقة التي ستنتشر فيها هذه الشراكة كوسيلة لتنفيذ استراتيجية الشباب على نطاق منظومة الأمم المتحدة».

وقال المسؤول التنفيذي الأول لشركة يونيليفر، بول بولمان، «لدينا حالياً أكبر جيل من الشباب في التاريخ - وهم قوة مؤثرة من أجل التغيير. وهناك ٨٤ في المئة من 'جيل الألفية' مقتنعون بأن عليهم مسؤولية بجعل العالم مكاناً أفضل، والعديد منهم يقومون بذلك حالياً، ونحن نهدف من خلال مبادرة 'جيل طليق' إلى ضمان عدم تخلف أي شاب أو شابة عن الركب، من خلال المساعدة في تمكينهم كي يخلقوا مستقبلاً مشرقاً لأنفسهم وللأجيال القادمة».

وقالت سفيرة اليونيسف للنوايا الحسنة، ليلي سينغ، «لقد شهدتُ بنفسي أن الاستماع إلى الشباب والتعلم منهم هو من أفضل الطرق للتعاون في إيجاد الحلول المبدعة والتصدي للتحديات التي نواجهها. وحينما يُتاح للشباب إيصال صوتهم، نجد لديهم العديد من الأفكار المبتكرة والمبدعة. وأنا أشعر بإلهام لا حدود له من هذا الجيل، كما أنني ملتزمة بالقيام بكل ما في وسعي لمساعدتهم على تحقيق مستقبل أكثر إشراقاً».

وقال أعضاء فرقة الموسيقى الشعبية العالمية، 'بي تي إس'، «نحن نتحدث في حملتنا التي ندعوها 'أحب ذاتي' عن معنى الحب الحقيقي، ونحن نشجع كل شاب وشابة على اكتشاف الحب في دواخلهم ومن ثم نشره إلى الآخرين، ونحن نعتقد أن الدعم المتبادل بين الشباب هو الخطوة الأولى لإظهار هذا الحب».

**مبادرة 'جيل طليق':**

في إطار استراتيجية الشباب لعام ٢٠٣٠، تنطلق مبادرة 'جيل طليق' للمساعدة في التصدي إلى النقص الشديد في التعليم الجيد، والتدريب على المهارات، وفرص العمل للشباب. وتجمع مبادرة 'جيل طليق' طائفة واسعة من الشركاء - حكومات، والقطاع الخاص، ومؤسسات أكاديمية، ومنظمات دولية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك وفي المقام الأول، الشباب أنفسهم، من أجل التآزر في إبداع الحلول المبتكرة وتمويلها والارتقاء بها بغية توسيع الفرص لشباب العالم.

**«دبي العطاء» تستثمر في الشباب عبر «جيل طليق»:**

أعلنت دبي العطاء، جزء من مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، عن تجديد التزامها بدعم الجهود المبذولة للارتقاء بالتعليم العالمي من خلال إعلانها عن شراكات استراتيجية.

وذلك على هامش اجتماعات الدورة ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وفي هذا الصدد، تعهدت دبي العطاء بدعم مبادرة «جيل طليق» التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، وهي شراكة عالمية جديدة تهدف إلى زيادة الفرص والاستثمارات المخصصة للشباب.

ويهدف هذا الالتزام، إلى دعم «الأفكار الواعدة» التي لديها القدرة لإحداث تغيير إيجابي في خلق القيم المميزة وتحقيق أهداف جدول أعمال الشباب على المدى الطويل، مع التركيز بشكل خاص على المعرّضين لخطر التهميش، بمن فيهم الفتيات، والأشخاص الأكثر فقراً، وأصحاب الهمم، والشباب الذين يواجهون النزوح والمتضررين من النّزاعات والكوارث الطبيعية.

**حلول ابتكارية:**

وقد شكّل إطلاق مبادرة «جيل طليق» في مقر الأمم المتحدة بنيويورك مناسبة اجتمع خلالها وزراء حكومات ووكالات التنمية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والشباب أنفسهم بهدف تحديد الحلول الابتكارية والمشاركة في توفير الموارد اللازمة لها وتوسيعها، لزيادة الفرص المتاحة لجيل الشباب.

وبعد إطلاق هذه المبادرة، شاركت دبي العطاء أيضاً في الاجتماع الافتتاحي للمجلس العالمي لـ «جيل طليق»، الذي جمع مُمثلين عن القطاعين العام والخاص إلى جانب ممثلين عن الشباب من جميع أنحاء العالم.

وتعليقاً على قرار دبي العطاء لدعم مبادرة «جيل طليق» التابعة لليونيسيف، قال طارق القرق، الرئيس التنفيذي للمؤسسة: «نشعر بالفخر إزاء تعهدنا بدعم هذه المبادرة، ونحيي اليونيسف على جهودها في دعم الشباب من خلال إتاحة الفرصة لهم لتولي موقع القيادة لتحديد مصيرهم ومساعدتهم على تحقيق أقصى إمكاناتهم.

ومن خلال دعمنا الاستراتيجي لهذه المبادرة، ستضع دبي العطاء الشباب في محور برامجها التعليمية وستعمل معهم لتحديد وتعزيز الطرق المبتكرة لزيادة فرصهم للحصول على التعليم السليم والتدريب وفرص العمل بحلول عام ٢٠٣٠».

**التعليم لا يمكن أن ينتظر:**

وقد أعلنت دبي العطاء تجديد دعمها لصندوق «التعليم لا يمكن أن ينتظر»، وهو صندوق عالمي يسعى لتأمين فرص التعليم في حالات الطوارئ. ويهدف هذا الدعم الذي يتماشى مع استراتيجية دبي العطاء للتعليم في حالات الطوارئ إلى ضمان استمرارية توفير التعليم للأطفال والشباب الذين يواجهون النزوح بسبب النّزاعات والأوبئة والكوارث الطبيعية.

# الأمم المتحدة تطالب ببذل المزيد من الجهود لمكافحة الاتجار بالبشر و المملكة تتخذ خطوات رائدة في مكافحته

يُعد الاتجار بالبشر جريمة تستغل من خلالها النساء والأطفال والرجال لأغراض عديدة بما في ذلك السخرة والجنس، ومنذ عام ٢٠٠٣، يجمع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معلومات عن ما يقرب من ٢٢٥ ألفاً من ضحايا الاتجار بالبشر الذي كشفت عنه التحقيقات في جميع أنحاء العالم، وعلى الصعيد العالمي، تكتشف البلدان مزيد الضحايا وتبلغ عنهم ، وتدين مزيد المتجرين بالبشر، ويعود ذلك ربما إلى زيادة القدرة على تحديد الضحايا، أو ربما بسبب زيادة عدد الضحايا المُتاجر بهم.

وقدخصصت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٣٠ يوليو من كل عام للاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ليكون بمثابة نافذة للتوعية بحالة ضحايا الاتجار بالبشر و تعزيز حقوقهم و حمايتهم، ومساعدة الضحايا و الاعتراف باهمية عمل الناشطين و الناشطات في هذا المجال.

**جميع بلدان العالم تعاني من الاتجار بالبشر:**

يُعد الاتجار بالبشر جريمة تستغل من خلالها النساء والأطفال والرجال لأغراض عديدة بما في ذلك السخرة والجنس، ومنذ عام ٢٠٠٣، يجمع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معلومات عن ما يقرب من ٢٢٥ ألفاً من ضحايا الاتجار بالبشر الذي كشفت عنه التحقيقات في جميع أنحاء العالم. وعلى الصعيد العالمي، تكتشف البلدان مزيد الضحايا وتبلغ عنهم، وتدين مزيد المتجرين بالبشر. ويعود ذلك ربما إلى زيادة القدرة على تحديد الضحايا، أو ربما بسبب زيادة عدد الضحايا المُتاجر بهم.

وتتأثر كل بلد في العالم بالاتجار بالبشر، سواء أكانت من بلدان المنشأ أو من بلدان العبور أو من بلدان المقصد، و يواصل المتجرون بالبشر في جميع أنحاء العالم استهداف النساء والفتيات، وظهر أن الغالبية العظمى من ضحايا الاتجار بالبشر الذين كُشف عنهم في إطار مكافحة الاستغلال الجنسي هم من النساء، كما ظهر أن ٣٥٪ من ضحايا السُخرة (العمل الجبري/القسري) هن من الإناث، ويزيد النزاع من تفاقم أوجه الضعف، حيث تستغل الجماعات المسلحة المدنيين في حين يستهدف المتجرون بالأشخاص النازحين قسراً، تشير البيانات كذلك إلى أن الاتجار بالبشر يحدث في كل مكان حولنا حيث تضاعفت نسبة الأشخاص المُتّجر بهم داخل بلادهم في السنوات الأخيرة إلى ٥٨٪ من جميع الضحايا الذين كُشف عنهم، بحسب ما ذكر تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة العالمي بشأن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٨.

**رسالة الأمين العام بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص ٢٠٢٠:**

يكرّم اليومُ العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص هذا العام المستجيبين الأوائل الذين يعملون من أجل القضاء على جريمة الاتجار بالبشر، وهم موظفو إنفاذ القانون، والأخصائيون الاجتماعيون، والعاملون في مجال الرعاية الصحية، وموظفو المنظمات غير الحكومية، وكثيرون غيرهم ممن يعملون في جميع أنحاء العالم على حماية الضعفاء.

إنهم، على غرار أبطال الخطوط الأمامية الذين ينقذون الأرواح ويدعمون مجتمعاتنا في مواجهة جائحة كوفيد-١٩، يحافظون على استمرارية الخدمات الحيوية خلال الأزمة - فيكشفون عن الضحايا-، ويكفلون لهم إمكانية الوصول إلى العدالة والرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية والحماية، ويمنعون وقوعهم فريسةً لمزيد من الأذى وأشكال الاستغلال.

إنني أشكر هؤلاء المستجيبين الأوائل وأحث جميع الحكومات والمجتمعات على الاصطفاف وراءهم دعماً لرسالتهم، بما في ذلك من خلال المساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص.

لقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ النقاب عن الكثير من أوجه اللامساواة العالمية وزادت من تفاقمها، وخلقت عقباتٍ جديدة تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وجعلت من الملايين فريسة أسهل منالاً لمن يتجرون بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل القسري والزواج بالإكراه وغير ذلك من الجرائم.

والنساء والفتيات يُشكّلن بالفعل أكثر من ٧٠ في المائة من ضحايا الاتجار بالبشر الذين يتم اكتشافهم، وهن اليوم من أشد المتضررين من هذه الجائحة، وفي ضوء الانتكاسات السابقة التي بيّنَت أن المرأة تواجه صعوبةً أكبر في الحصول على عمل مدفوع الأجر في أعقاب الأزمات، من المهم للغاية توخي اليقظة في وقتنا هذا.

**المملكة تتقدم للمستوى الثاني في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر:**

حققت المملكة تقدماً في تقرير الاتجار بالأشخاص من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني (w)، وفقا للتقرير الصادر من وزارة الخارجية الأمريكية المتعلق بتصنيف الدول في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، الأمر الذي يعكس مواصلة المملكة السير قدما في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بشكل عام، وفي مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص بشكل خاص.

# اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص
## ٣٠ تموز/يوليه

وأكد رئيس هيئة حقوق الإنسان رئيس لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص الدكتور عواد بن صالح العواد أن تحسن تصنيف المملكة يأتي على خلفية الإصلاحات الكبيرة التي تبنتها بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين، والتي انعكست على تطوير البنية القانونية والمؤسساتية في مجال الحماية من الاتجار بالأشخاص المعزز لبيئة العمل وحماية العمالة.

وأوضح أن المملكة تبذل جهوداً متواصلة ومستمرة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص انطلاقاً من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحرّم كافة أشكال الامتهان لكرامة الإنسان، وتؤكد على احترامه وحفظ حقوقه، كما تولي المملكة اهتماماً كبيراً بمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص عبر منظومة متكاملة تتمثل في إصدار نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، والانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات التي تعنى بتلك الجرائم، وتشكيل لجنة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وإنشاء إدارة لمكافحة تلك الجرائم في وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وقد أسهمت هذه المنظومة في بناء سياج يكفل حماية جميع الأشخاص من تلك الجرائم دون تمييز، وتقديم المساعدة للضحايا، وتعويضهم.

وثمّن العواد اهتمام وتوجيه ولي العهد الذي قاد عجلة الإصلاح والتطوير والتحديث لكافة مرافق الدولة، ومنها هيئة حقوق الإنسان، من خلال توجيهه ودعمه غير المحدود والمتواصل، منوهاً بما تقوم به لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في الهيئة التي تنفذ العديد من البرامج والأنشطة التدريبية الموجهة للمكلفين بإنفاذ النظام على اكتشاف ورصد حالات وقضايا الاتجار بالأشخاص، والتعامل الأمثل معها وتطوير وتنمية القدرات الوطنية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، إذ تم العمل على «برنامج الإحالة الوطني» بهدف توثيق حالات وقضايا الاتجار بالأشخاص بدءاً من رصدها حتى الفصل فيها، وإرشاد العاملين في الجهات المعنية بالإجراءات التي ينبغي اتباعها في كل مرحلة وفقا لنظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص.

**بعض من أنواع الإتجار بالبشر:**

**- الإتجار بالبشر لأغراض العمل القسري:**

تأتي ضحايا هذا الشكل الواسع الانتشار من الإتجار في المقام الأول من البلدان النامية. يتم استقدامهم والإتجار بهم باستخدام الخداع والإكراه ويجدون أنفسهم محتجزين في ظروف العبودية للقيام بمجموعة متنوعة من الأشغال.

ويمكن أن تشارك الضحايا في أعمال زراعية أو تعدين أو صيد الأسماك أو في أعمال البناء، إلى جانب عبودية منزلية وغيرها من الوظائف الكثيفة العمالة.

**- الإتجار بالبشر من أجل الأنشطة الإجرامية القسرية:**

يسمح هذا النوع من الإتجار للشبكات الإجرامية بجني أرباح مجموعة متنوعة من الأنشطة غير المشروعة دون المخاطرة. تضطر الضحايا تنفيذ مجموعة من الأنشطة غير القانونية، والتي بدورها تولد الإيرادات.

ويمكن أن تشمل هذه الأنشطة السرقة، أو زراعة المخدرات، أو بيع السلع المقلدة، أو التسول القسري. وغالباً ما يكون للضحايا حصص نسبية ويمكن أن يواجهوا عقوبة قاسية إذا لم يؤدوا أداءً كافياً.

**- الإتجار بالبشر لاستئصال الأعضاء:**

في العديد من البلدان، تكون قوائم الانتظار لعمليات الزرع طويلة جداً، وقد انتهز المجرمون هذه الفرصة لاستغلال يأس المرضى والجهات المانحة المحتملة. إن صحة الضحايا، وحتى حياتهم، معرضة للخطر حيث يمكن اجراء العمليات في ظروف سرية دون متابعة طبية.

من المرجح أن شيخوخة السكان وزيادة حالات الإصابة بمرض السكري في العديد من البلدان المتقدمة قد تزيد متطلبات زرع الأعضاء وتجعل هذه الجريمة أكثر ربحية.

**- تهريب المهاجرين:**

ترتبط اشكالية تهريب المهاجرين بالإتجار بالبشر بشكلٍ وثيق، حيث يمكن أن يقع العديد من المهاجرين ضحية العمل القسري طوال رحلتهم. قد يجبر المهرّبون المهاجرين على العمل في ظروفٍ غير انسانية لدفع ثمن مرورهم غير القانوني عبر الحدود.

# مشروع للبنك الدولي من أجل تعزيز إمدادات المياه لمنطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان ( سد بسري)

**يهدف مشروع دعم إمدادات المياه الذي تقوده الحكومة اللبنانية إلى زيادة حجم المياه المتاحة لمنطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان حيث يعيش حوالي نصف سكان لبنان، ويمول هذا المشروع البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية والحكومة اللبنانية. في هذه المقابلة، يشرح ساروج كومار جاه، المدير الإقليمي، دائرة الشرق الأوسط، في البنك الدولي، أهمية مشروع سد بسري لحل مشكلة نقص المياه التي طال أمدها في بيروت.**

يواجه سكان بيروت الكبرى وجبل لبنان نقصاً حاداً في المياه، وتتوقع عدة تقديرات حول تغير المناخ بأن يزداد هذا النقص سوءاً، سيقدم هذا المشروع الفائدة لأكثر من ١,٦ مليون شخص يعيشون في جميع أنحاء منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان، بما في ذلك ٤٦٠,٠٠٠ شخص يعيشون على أقل من ٤ دولارات في اليوم، حيث سيتمكن جميع هؤلاء من التمتع بإمدادات مياه نظيفة ومحسنة دون أية تكاليف إضافية على مصادر المياه البديلة.

**ندرة المياه:**

عانى سكان لبنان على مدى عقود من نقص شديد في إمدادات المياه، حيث لم يحصلوا على المياه لأكثر من ١-٣ ساعات يومياً في غالب الأحيان، وذلك نظراً لمحدودية الموارد المائية للبلد والعجز في البنية التحتية والإدارة الضعيفة للموارد

© صفحة تهتم بنشر أهم المشاريع الدولية للعديد من المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

المائية، وبالتالي اعتمد السكان على المياه المعبأة المكلفة وصهاريج المياه، وهي أمور ذات تأثير غير متناسب على الفقراء، يعتبر لبنان بلداً شحيح المياه ذي مصادر مائية غير مؤكدة الحجم، وقد تم استغلال المياه الجوفية لمستويات يصعب معها تعويضها، في حين تعاني المياه الجوفية الساحلية من تسرب مياه البحر، ويقدر إجمالي الآبار الفردية المرخصة الخاصة بحوالي ٢٠,٠٠٠ في منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان، يضاف إليها عددٌ من الآبار غير القانونية التي يقدر عددها بحوالي ٦٠,٠٠٠ بئر، إن سعة تخزين المياه السطحية منخفضة جداً في لبنان، حيث لا يتم تخزين أكثر من ٦ في المئة فقط من إجمالي الموارد المائية، مقارنةً مع المتوسط الإقليمي البالغ ٨٥ في المئة (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

**الفوائد المتوقعة للناس في لبنان:**

سيؤمن المشروع المياه لسكان منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان، حيث سيستفيد السكان من خدمات المياه المحسنة، وحتى من إمدادات مائية غير منقطعة في بعض المناطق، حيث لن يعودوا بحاجة إلى الاعتماد على مصادر مياه بديلة، وسيشهدون بالتالي توفيراً في نفقاتهم المنزلية المتعلقة بالمياه، مع إمدادات المياه المتاحة من الشبكة المحسنة، لن يضطر السكان إلى الاعتماد على الآبار مما سيقلل الضغط على المياه الجوفية وسيسمح باستعادة مياه بيروت الجوفية وتقليل تسرب المياه المالحة من الساحل.

وسيساهم المشروع في تعزيز مشاريع التنمية في المجتمعات المحلية في منطقة سد بسري، حيث سيتمتع السكان المحليون في المجتمعات المحلية المحيطة بالسد من برنامج لتقاسم المنافع يسهم في تعزيز مصادر دخل جديدة، بما في ذلك السياحة البيئية.

وهنا يشرح ساروج كومار جاه، المدير الإقليمي، دائرة الشرق الأوسط، في البنك الدولي، أهمية مشروع سد بسري لحل مشكلة نقص المياه التي طال أمدها في بيروت.

**س ١: لماذا توجد حاجة لسد في بسري؟ من سيستفيد منه؟**

جاه: سد بسري سيحل مشكلة رئيسية يواجهها سكان لبنان منذ الحرب الأهلية وهي النقص الحاد والمزمن في المياه.

فأكثر من ١,٦ مليون شخص يعيشون في أنحاء بيروت الكبرى وجبل لبنان، من بينهم ٤٦٠ ألف شخص يعيشون على أقل من ٤ دولارات في اليوم، ستتوفر لهم مياه النظيفة. و عند الإنتهاء من بناء السد، ستتمكن الأسر من الاعتماد على شبكة المياه العامة ولن تعود بحاجة إلى مصادر المياه البديلة، ومن ثم فإنهم سيشهدون تخفيضات كبيرة في إنفاقهم على المياه.

**س ٢: ما هي سعة تخزين السد؟ هل سيتم معالجة المياه قبل وصولها إلى المنازل؟**

جاه: تجدر الإشارة إلى أن سد بسري سيجمع مياه الأمطار التي عادة ما تذهب هدراً إلى البحر، وسيسمح للبنان بتخزين المياه في فصل الشتاء لاستخدامها خلال موسم الجفاف، حين تشتد حاجة الناس إلى المياه.

وسيتم بناء سد بسري في أعالي قرية بسري على نهر بسري، وسيخزّن ١٢٥ مليون متر مكعب من المياه، تُملأ بشكل طبيعي في فصل الشتاء والربيع لاستخدامها خلال الصيف والخريف. ومن دون الحاجة الى عمليات ضخ، سوف تتدفق المياه إلى منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان عن طريق الجاذبية. وستمر المياه عبر نفق تحت الأرض يبلغ طوله ٢٦ كيلومترا حيث تجري معالجتها في محطة التكرير في الوردانية قبل توزيعها عبر الشبكات التي يجري حاليا إصلاحها ضمن مشروع إمدادات المياه في بيروت الكبرى.

**س ٣: ما المدة التي سيستغرقها بناء السد؟**

جاه: سيستغرق بناء السد حوالي خمس سنوات بدءاً من توقيع العقد.

**س ٤: هل سد بسري آمن؟**

جاه: شكراً على هذا السؤال، نعم، سد بسري سيكون آمناً.

لقد صممت الحكومة اللبنانية سد بسري وفقاً لأحدث تقييم وتصميم للمخاطر الزلزالية، واستعرضت لجنة مستقلة من الخبراء الدوليين تصميم السد والدراسات الجيولوجية وأكدت أنه آمن، وهم خبراء فنيون مشهود لهم دوليا في هندسة السدود والجيولوجيا وعلم الزلازل وعملوا على سدود في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك السدود الواقعة في مناطق تشهد زلازل. باختصار، أكد الخبراء أن سد بسري مصمم لمقاومة أقوى الزلازل، ولن يؤدي في حد ذاته إلى التسبب فيها، وسيتم تزويد سد بسري بأدوات رصد الزلازل التي ستراقب هيكل السد والتغييرات الجيولجية بشكل مستمر.

**س٥: هل ستعالج المياه قبل أن تصل إلى البيوت؟**

جاه: ستكون المياه من سد بسري آمنة للشرب بكل تأكيد.

ستصل المياه التي ستتدفق من سد بسري إلى بحيرة الجون التي ستملأ من مصادر مختلفة، وهي مياه نهر الأولي (المخزنة في بسري) وينابيع عين الزرقا وجزين وبحيرة القرعون. ستعالج مياه بحيرة الجون في محطة الوردانية المتطورة لمعالجة المياه، على بعد ٣٠ كيلومتراً جنوب بيروت (انظر الخريطة)، وسوف تتدفق المياه المعالجة من خلال الأنابيب إلى نظام توزيع المياه المحسن لمنطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان، بما يكفل إمدادات مياه ثابتة وموثوقة لما يصل إلى ١,٦ مليون نسمة تعيش في المنطقة، وبذلك ستصبح المياه صالحة للشرب وتستوفي معايير الشرب اللبنانية (LIBNOR NL ١٦١) و/أو معايير الاتحاد الأوروبي (٨٣/٩٨/EC)، أيهما الأكثر صرامة. وسترصد نوعية المياه في بحيرة الجون، وأيضاً عند خروجها من محطة الوردانية لمعالجة المياه لضمان نوعيتها.

**س ٨: ما هو المخطط للمواقع الثقافية والأثرية في المنطقة؟**

جاه: يدرك البنك الدولي جيداً، نظراً لعمله منذ فترة طويلة في لبنان، مدى انتشار وقيمة الثروة الثقافية والأثرية في لبنان، لذلك يدعم البنك وزارة الثقافة لضمان الحفاظ على المواقع الثقافية والأثرية بشكل شامل. وسيتم نقل كنيسة مار موسى وبقايا دير القديسة صوفيا الى مكان قريب يمكن وصول المصلين والسائحين إليه، وذلك تحت إشراف وثيق من جانب سلطات الكنيسة المارونية. وفيما يتعلق بالمواقع الأثرية، تجرى حاليًا دراسة استقصائية حديثة للكشف عن تاريخ الوادي، يعتبرها عالم الآثار نموذجًا يجب ان تتبعه المشاريع التنموية. وسيتم مسح وحفظ أي اكتشافات أثرية بالتنسيق الوثيق مع المديرية العامة للآثار وتحت إشرافها. وسيقوم المشروع بتمويل الأعمال الأثرية.

**س ٩: أليس هناك طرق أبسط وأرخص لزيادة إمدادات المياه إلى منطقة بيروت الكبرى وجبل لبنان؟**

جاه: على مدى عقود، درست الحكومة اللبنانية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وشركاؤها الدوليون الطريقة الأكثر فعالية من حيث التكلفة والاستدامة والأقل تأثيرا لضمان مياه الشرب المأمونة لسكان لبنان. وخلصت الاستراتيجية الوطنية اللبنانية للمياه، التي استندت إلى عملية جرت تحت إشراف وطني، إلى أن بناء سد في موقع بسري هو أحد االركائز الاساسية التي تمكّن لبنان من إستغلال موارده المائية ويستخدمها بفعالية.

ويعمل البنك بشكل وثيق مع مختلف الجهات الفاعلة في قطاع المياه لدعم تنفيذ العديد من الإجراءات غير المتعلقة بالسدود والتي تعتبر أساسية أيضا للتنفيذ الكامل لاستراتيجية المياه في لبنان.

# منظمة العمل الدولية تؤكد ضرورة تكاثف الجهود من أجل مكافحة عمل الأطفال

هناك ملايين الأطفال يعملون لمساعدة أسرهم بطرق لا تنطوي على ضرر أو استغلال، ومع ذلك، تشير تقديرات اليونيسف إلى أن هناك حوالي ١٥٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و١٤ عاماً في البلدان النامية، وحوالي ١٦ في المائة من جميع الأطفال في هذه الفئة العمرية، ينخرطون في عمالة الأطفال، وتقدر منظمة العمل الدولية أن هناك نحو ٢١٥ مليون طفل دون سن ١٨ عاماً يعملون ويعمل كثير منهم بدوام كامل، في جميع أنحاء العالم، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعمل واحد من كل ٤ أطفال تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام ١٧ عاماً، مقارنة بواحد من كل ٨ أطفال في آسيا والمحيط الهادي وواحد من كل ١٠ أطفال في أمريكا اللاتينية.

وقد أكد تقرير جديد صادر عن منظمة العمل الدولية أن مكافحة عمل الأطفال يتطلب تحسين الحماية القانونية وإدارة سوق العمل والحماية الاجتماعية وفرص الحصول على تعليم جيد والحوار الاجتماعي بين الحكومات والشركاء الاجتماعيين وغيرهم من أصحاب المصلحة المهتمين.

التقرير الذي حمل عنوان القضاء على عمل الأطفال بحلول عام ٢٠٢٥: مراجعة للسياسات والبرامج تضمن أربع ركائز رئيسية للسياسات في مجال مكافحة عمل الأطفال وهي: تعزيز الحماية القانونية، وتحسين إدارة أسواق العمل والمنشآت الأسرية، وتدعيم الرعاية الاجتماعية، والاستثمار في التعليم المجاني والجيد و قد دعت منظمة العمل الدولية في تقرير صدر بالتزامن مع المؤتمر الدولي الرابع للقضاء المستدام على عمل الأطفال الذي عُقد في بوينس آيرس في الفترة ١٤-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى مضاعفة الجهود بغية «إرسال عمل الأطفال إلى مزبلة التاريخ».

وأشارت منظمة العمل الدولية في التقرير الذي حمل عنوان القضاء على عمل الأطفال بحلول عام ٢٠٢٥: مراجعة للسياسات والبرامج: «نحن نمضي في الاتجاه الصحيح، ولكن ينبغي لنا التحرك بخطوة أسرع بكثير».

و لا يمكن للتشريعات وحدها أن تقضي على عمل الأطفال، ولكن في الوقت نفسه لن يكون من الممكن القضاء عليه دون تشريعات فعالة. فأكثر من ٩٩,٩ في المائة من أطفال العالم في سن ٥-١٧ عاماً تشملهم اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ لعام ١٩٩٩ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها والتي صادقت عليه ١٨١ دولة، كما حظيت الاتفاقية رقم ١٣٨ لعام ١٩٧٣ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام بمصادقة واسعة، إذ صادقت عليها ١٧٠ دولة. ولكن تحويل هذه المعايير إلى قوانين وطنية لا يزال يشكل تحدياً كبيراً، وكذلك ضمان الرصد والتطبيق الفعالين للقوانين النافذة لمكافحة عمل الأطفال، وثمة أيضاً حاجة إلى أنظمة قوية لتفتيش العمل لأنه نادراً ما يصل إلى أماكن العمل في الاقتصاد غير المنظم حيث يعمل معظم الأطفال العاملون.

إن العمل الذي يقوم به البالغون والشباب في سن العمل القانونية ويوفر دخلاً وأمناً عادلين يعني أن الأسر لن تضطر إلى اللجوء إلى عمل الأطفال تلبيةً لاحتياجاتها الأساسية أو للتعامل مع عدم اليقين الاقتصادي، ويمكن من خلال وضع سياسات جيدة لسوق العمل تركز على المكان الذي يعمل فيه معظم الأطفال العاملون - الاقتصاد الريفي والاقتصاد غير المنظم - المساعدة في كبح جماح الطلب على عمل الأطفال. وفي الوقت نفسه، يُعد وضع أطر تنظيمية أمراً بالغ الأهمية بغية التصدي لعمل الأطفال في سلاسل التوريد.

# اعرف أكثر عن جمعية ارتقاء الخيرية

**من نحن:**

ارتقاء هي جمعية خيرية مسجلة لدى وزارة العمل و التنمية الاجتماعية، تُعنى بجمع الحاسبات الآلية المستخدمة وإعادة تأهيلها ثم توزيعها على الجهات الاجتماعية والتعليمية، وذلك بالشراكة مع شركة «اكسترا». و هي إحدى مبادرات الفوزان لخدمة المجتمع.

**الرؤية:**

أن تكون الجمعية من الرواد في إعادة تأهيل أجهزة الحاسب الآلي المستخدمة لدعم برامج تطوير المجتمع وحماية البيئة.

**الرسالة:**

تقديم خدمة اجتماعية احترافية مستدامة تدعم برامج الرقي العلمي وحماية البيئة، عبر إعادة تأهيل أجهزة الحاسب المستخدمة و توزيعها على الجهات الاجتماعية والتعليمية في المملكة العربية السعودية.

**أهدافها:**

نشر مفهوم حفظ النعمة الرقمية، من خلال تقديم خدمة احترافية تدعم برامج الرقي العلمي وحماية البيئة، عبر إعادة تأهيل أجهزة الحاسب الآلي المستخدمة لدعم برامج تطوير المجتمع وحماية البيئة، وتوزيعها على الجهات الاجتماعية والتعليمية.

**قيمها في خدمة مجتمعنا**

- **المستفيدون**

تقدم الخدمة للمستفيدين بكافة شرائحهم وبأعلى معايير الجودة، دون انتقاص أو إشارة أو تلميح لفئتهم فهم جميعاً شركاء في خدماتنا.

- **الجودة**

تحرص على تطبيق أعلى معايير الجودة في خدماتنا ومنتجاتنا ونيل شهادات عالمية معتمدة في هذا المجال.

- **المهنية**

تسعى للعمل بمعايير مهنية عالية يحكمها أولى ما يمليه علينا ديننا الحنيف، ثم اتباع السياسات والأنظمة والقوانين المرعية عالمياً للحفاظ على مهنية عالية المستوى.

- **المجتمع**

تحتم عليها مسؤوليتها تجاه وطننا بذل كل خبراتنا في تقديم البرامج والمساهمات التي ترفع من مستوى المجتمع ثقافياً ومهنياً ومعيشياً بإذن الله تعالى وعونه وتوفيقه.

# اعرف حقوقك و واجباتك

## الجزء التاسع من «اتفاقية حقوق الطفل»

**المادة السادسة و العشرون**

١- تعترف الدول الأطراف لكل طفل بالحق في الانتفاع من الضمان الإجتماعي بما في ذلك التأمين الإجتماعي وتتخذ التدابير اللازمة لتحقيق الإعمال الكامل لهذا الحق وفقاً لقانونها الوطني.

٢- ينبغي منح الإعانات عند الاقتضاء مع مراعاة موارد وظروف الطفل والأشخاص المسؤولين عن إعالة الطفل فضلاً عن اي اعتبار آخر ذي صلة بطلب يقدم من جانب الطفل أو نيابة عنه للحصول على إعانات.

**المادة السابعة و العشرون**

١- تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والعقلي والروحي والمعنوي والإجتماعي.

٢- يتحمل الوالدان أو أحدهما أو الأشخاص الاخرون المسؤولون عن الطفل المسؤولية الأساسية عن القيام في حدود امكانياتهم المالية وقدراتهم بتأمين ظروف المعيشة اللازمة لنمو الطفل.

٣- تتخذ الدول الأطراف وفقاً لظروفها الوطنية وفي حدود امكانياتها التدابير الملائمة من أجل مساعدة الوالدين وغيرهما من الاشخاص عن الطفل على اعمال هذا الحق وتقدم عند الضرورة المساعدة المادية وبرامج الدعم ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والكساء والإسكان.

٤- تتخذ الدول الأطراف كل التدابير المناسبة لكفالة تحصيل نفقة الطفل من الوالدين أو من الأشخاص الآخرين المسؤولين مالياً عن الطفل، سواء داخل الدولة الطرف أو في الخارج وبوجه خاص عندما يعيش الشخص المسؤول مالياً عن الطفل في دولة أخرى غير الدولة التي يعيش فيها الطفل، تشجع الدول الأطراف الانضمام الى اتفاقات دولية أو إبرام اتفاقات من هذا القبيل وكذلك اتخاذ ترتيبات أخرى مناسبة.

**المادة الثامنة و العشرون (٢/١)**

١- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم وتحقيقاً للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجياً وعلى أساس تكافؤ الفرص تقوم بوجه خاص بما يلي:-

ا) جعل التعليم الابتدائي الزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع؛

ب) تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي سواء العام أو المهني، وتوفيرها واتاحتها لجميع الأطفال واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة اليها؛

ج) جعل التعليم العالي بشتى الوسائل المناسبة متاحاً للجميع على أساس القدرات؛

* دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (OHCHR) حيز النفاذ في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠م، و هي تُعد الاتفاقية التي تؤكد على حقوق الطفل في الحماية و التعليم و الرعاية الصحية و المأوى و التغذية السليمة، وانضمت المملكة لهذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٦م، مع تحفظ عام على كل ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المستشار القانوني
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

# متى يحق للمحكوم عليه الاعتراض بطلب النقض أمام المحكمة العليا للقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف؟

يحق للمحكوم عليه الاعتراض بطلب النقض أمام المحكمة العليا للقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف في الحالات الآتية :

١- مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها.

٢- صدور الحكم من محكمة غير مشكلة تشكيلاً سليماً طبقاً لما نص عليه نظاماً.

٣- صدور الحكم من محكمة أو دائرة غير مختصة.

٤- الخطأ في تكييف الواقعة، أو وصفها وصفاً غير سليم.

## • كاريكاتير •

نقلاً عن صحيفة الرياض

# وزارة العدل تُعلن مدة الحد الأقصى للفصل في القضايا التجارية

أعلنت وزارة العدل عن الحد الأقصى للفصل في القضية التجارية وفق اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية.

وأوضحت الوزارة، أن الحد الأقصى للفصل في القضية التجارية ١٨٠ يومًا في الدعاوى المقامة أمام الدرجة الابتدائية عدا الدعاوى اليسيرة.

وأضافت الحد الأقصى للفصل في القضية التجارية ٢٠ يومًا في الاعتراضات بالاستئناف على الأحكام التي يُكتفَى فيها بنظر الاستئناف دون مرافعة، فيما تصل مدة الفصل في القضية التجارية ٩٠ يومًا في الاعتراضات بالاستئناف على الأحكام غير المشمولة بالفقرة (ب) من هذه المادة.

إلى ذلك، أصدر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، قرارًا بالموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية.

وتتضمّن اللائحة عددًا من المحددات والإجراءات والضوابط والقواعد لمواد نظام المحاكم التجارية، بهدف رفع جودة القضاء التجاري وسرعة الفصل في المنازعات، لتعزيز البيئة التجارية بالمملكة ورفع الأمان الحقوقي التجاري لجذب الاستثمار، مواكبةً لرؤية المملكة ٢٠٣٠.

وتضمّنت اللائحة التي سيُعمل بها بعد نشرها في الجريدة الرسمية، أحكام الاتفاق الخاص بين الأطراف، وتنظيم دوائر المحاكم بحسب أنواع الدعاوى، دعمًا للتخصص النوعي للقضايا ذات الوحدة الموضوعية.

# تمكين المرأة

**خالد بن عبد الرحمن الفاخري**
**الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان**
Nshr1@yahoo.com

حرصت حكومة خادم الحرمين الشريفين على دعم حقوق المرأة السعودية في العديد من المجالات إيماناً من الدولة، بأن المرأة عنصر أساسي، وفاعل لدفع عجلة التنمية فقد فتحت الأبواب أمام المرأة لتساهم في بناء المجتمع ، حيث حرص المشرع أن يكون للمرأة وجود في خطط التنمية من خلال زيادة فرص عملها، و زيادة إسهاماتها في سوق العمل، وإزالة العوائق التي كانت تحد من حق المرأة في تحديد مصيرها، كاشتراط ولي الأمر في الغالب من تعاملاتها، و بما لا يتعارض مع أطر الشريعة الإسلامية، حيث سيتيح هذا النهج تمكين المرأة السعودية واشراكها في صنع القرار.

حيث أولت حكومة خادم الحرمين الشريفين اهتماماً بالمرأة السعودية و العمل على تمكينها من حقوقها ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ والذي سينعكس على تعزيز مكانة المرأة السعودية في المجتمع في إطار شراكة فاعلة مع الرجل لبناء الوطن، وصنع التقدم فيه لأنها أثبتت جدارتها في المجالات التي عملت فيها، وهي فوق ذلك مربية الأجيال الذين تنعقد عليهم الآمال في المحافظة على مكتسبات الوطن.

إنّ المرأة السعودية نالت التقدير والدعم من القيادة الرشيدة مما سمح لها بإطلاق طاقاتها، وإثبات ذاتها، ومشاركتها الفاعلة في كافة الميادين والمواقع التي يحتاجها المجتمع إلى جانب الرجل، بل إنها أثبتت وجودها في المحافل العالمية وحصدت العديد من الجوائز بعد أن تسلحت بالصبر والعزيمة والإصرار، والتمسك بحجابها، وتعاليم دينها، وتقديم كل ما تحتاجه من تشجيع، ومساندة من الرجل سواء كان زوجًا أو أخًا، أو ابنًا لتتمكن من الانطلاق وإبراز قدراتها الإبداعية، بالإضافة لما تتميز به من الحنان والقدرة على التحمل والصبر والقيام بواجباتها وادوارها المتعددة بتفانٍ ونجاح.

و لو عرفت المرأة حقوقها، وواجباتها، وتمكنت من التسلح بالعلم والاطلاع على التجارب الناجحة والتواصل الذكي مع الآخرين، ستصبح إنسانة متميزة وقادرة على اقتناص الفرص، وإزالة العقبات من طريقها والتواجد في أي مكان في العالم لتحقيق أهدافها في ظل فتح العديد من المجالات أمامها، فالمرأة التي دافعت عن حقوقها حققت اليوم ذاتها في عدة تخصصات كالهندسة والمحاماة والعلاقات العامة والعلاقات الدولية وغيرها من المجالات.

وما تحقق للمرأة السعودية في عهد خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- من آمال وتطلعات، وما سيتحقق سواءً على صعيد فتح مجالات عمل جديدة لها، من خلال مشاركتها في صنع القرار، وتقلدها للمناصب العليا في القطاعين الحكومي والخاص سيساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامه للوطن، حيث أن قيادة بلادنا تؤكد في أكثر من مناسبة على أن الدولة ترفض تهميش دور المرأة في المجتمع السعودي في ظل مجال عملها وفق الضوابط الشرعية وتعتبر المرأة ركيزة أساسية لبناء هذا الوطن.

ختاماً ،،

أدعو الجميع لدعم حقوق المرأة والانتصار لها والحفاظ عليها من تجاوزات بعض أصحاب العقول الرجعية المتخلفة.

المركز الرئيسي- الرياض : P.O.Box 1881 - Riyadh 11321 - Tel.: 0112102223 - Fax: 0112102202
مكتب جدة: Tel.:0126222261- Fax:0126222196 / فرع جازان: Tel.: 0173175566- Fax:0173173344
فرع الدمام: Tel.:0138098353- Fax:0138098354 / فرع الجوف: Tel.:0146258144- Fax:0146258155

فرع مكة: Tel.:0125545211- Fax:0125545212 / فرع عسير: Tel.: 0172269186- Fax: 0172310349
فرع المدينة: Tel.:0148664544 Ext.111- Fax:0148664544 / فرع القصيم: Tel.:0163855155- Fax:0163855335
الموقع على الإنترنت : www.nshr.org.sa / البريد الإلكتروني : nshr1@yahoo.com